جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق الأزمة

مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا

الإصدار (9)

"المحليات وتأثيرات كورونا وما بعدها"

أ. عبد الحميد كمال

عضو مجلس النواب المصري

(عضو لجنة الإدارة المحلية)

الباحث بالماجستير المهني: التخطيط للتنمية المستدامة

معهد التخطيط القومي

يونيو 2020

مقدمة

جاءت جائحة كورونا لتهدد العالم بأكمله وفي القلب منها بلادنا، وقد ظهرت التحديات لتفرض نفسها على صانعي القرارات والسياسات العامة لمواجهة مخاطر الجائحة، وبادرت الدولة المصرية باتخاذ تدابير متعددة احترازية لمواجهة تلك المخاطر على كافة المستويات، والتحسب لتداعياتها المستقبلية. وعلى التوازي، بادرت مراكز الأبحاث والهيئات العلمية بتقديم الدراسات حول مخاطر فيروس كورونا وكيفية المواجهة من خلال دراسة الواقع واستخلاص السيناريوهات المحتملة لما بعد الجائحة، وقد نشرت بعض هذه الأبحاث لتكون في متناول صانعي السياسات ومتخذي القرار خصوصاً بعد أن تعددت الآراء حول عالم ما بعد كورونا، وهل نحن بصدد نظام عالمي جديد أم لا.

وهى قضايا تناولها المفكر والخبير د. محمود محي الدين في ندوته أمام المركز المصري للدراسات الاقتصادية، كما تناولها د. عبد المنعم سعيد في مقال له بجريدة الشرق الأوسط عن عدم التسرع في توصيف مستقبل الوضع الدولي ما بعد كورونا، بخلاف التصريحات الدولية المتعددة حول المتغيرات الدولية والإقليمية فيما بعد كورونا.

ولعل ما يهمنا في هذا المقام الإشارة إلى التحديات الواقعية المحلية الملموسة التي تواجه بلادنا أثناء وما بعد كورونا، وكيفية الاستفادة من الدروس والخبرات على كافة المستويات العالمية والإقليمية، وأيضاً على المستوى المحلي الوطني في التعامل معها. ولعل نقطة البداية من وجهة نظرنا هو تطوير أوضاع المحليات في مصر من أجل مستقبل ما بعد كورونا وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة هذا المستقبل. وقد كانت هناك العديد من التحديات التي تواجه المحليات في مرحلة ما قبل كورونا، والتي كانت تتطلب مواجهة جادة بما يعزز من دور المحليات في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مصر من خلال:

- تفعيل سياسات اللامركزية
- إعادة مؤسسات المجالس الشعبية المنتخبة للقيام بدورها في المشاركة الديمقراطية والشعبية من أجل تنمية المحليات.
- مواجهة الفساد ومؤثراته السلبية على التنمية.
- تطوير وتحسين خدمات الصحة والتعليم والإسكان والطرق والمواصلات، فضلاً عن تحسين الأوضاع البيئية، مع تعزيز الموارد البشرية والطبيعية لبلادنا.
- تحقيق مطالب التنمية المحلية بالاهتمام بالصناعة، الزراعة، التجارة والاعتماد على الذات.

وتتفاعل تلك التحديات الداخلية التي تواجه المحليات مع التحديات والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي أصبحت تهدد العالم وتواجه مصر بالتبعية، والتي تقع مسئولية مواجهاتها على الجميع في بلادنا والتطلع نحو بناء مستقبل أفضل ما بعد كورونا.

تناقش هذه الورقة بعض القضايا الخاصة بالمحليات في مصر كمساهمة لدعم صانعي القرار في تطوير دور المحليات في صناعة المستقبل الأفضل لمصر.

1.تدابير مواجهة الأزمة وأدوار هامة للمحليات

نجحت الحكومة في إدارة أزمة كورونا من خلال (اللجنة العليا لإدارة أزمة فيروس كورونا المستجد)، ومن خلال اجتماعاتها المستمرة، والتي أسفرت بشكل مؤسسي عن إصدار عدد من القرارات الهامة بحضور رئيس الوزراء والوزراء المعنيين وكبار المسئولين من أعضاء اللجنة المتخصصين والخبراء.

وقد لعبت (اجتماعات مجلس المحافظين) دوراً هاماً في هذا الخصوص، تجسد من خلال القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء واجتماعات مجلس المحافظين التي عقدت عبر الفيديو كونفرانس، وذلك لبحث مواجهة تداعيات جائحة كورونا ومناقشة التدابير الاحترازية ومتابعة الاجراءات التي تتم على أرض الواقع في المحافظات، وهذه الاجتماعات التي تحمل أرقام: " 8 – 9 – 10 – 11 " لسنة 2020 والتي كان آخرها يوم الأول من يونيو 2020.

وقد ركزت هذه الاجتماعات مع المحافظين والوزراء المعنيين على تطبيق القرارات الخاصة بالإجراءات الاحترازية، وهي القرارات التي حملت أرقام: " 607 – 923 – 719 – 852 – 940 " لسنة 2020 والصادرة من رئيس مجلس الوزراء والتي شملت:

- حظر التجول
- غلق المقاهي
- تنظيم أعمال النقل الجماعي
- استكمال العمل بالورديات بالمصانع وهيئات الإنتاج.
- توفير المستلزمات الطبية.
- عزل الحالات للمخالطين.
- أعمال التطهير المختلفة للشوارع والميادين والمباني الحكومية والعامة.

- تنظيم حركة نقل العمال والتنسيق مع المصانع والمناطق الصناعية بالمحافظات.
- تأسيس (مجموعات إدارة أزمات مصغرة) بكل محافظة تضم: المحافظ، الصحة، الطب الوقائي وغيرهم، مع خطوط ساخنة لبحث احتياجات المستلزمات والأجهزة الطبية.
- توفير السلع التموينية والمواد الغذائية لكل المحافظات ورصيد المخزون الاستراتيجي.
- توجيه المحافظين لأهمية متابعة مكاتب الشهر العقاري وإدارت المرور وقرارات الحظر أيام شم النسيم بإغلاق الشواطئ والخدمات والحدائق والمتنزهات العامة وأماكن الترفيه وما في حكمها، كذلك التزام المولات والمحلات التجارية والأسواق بمواعيد الحظر وعدم النقل الجماعي للمواطنين بين المحافظات أيام عيد الفطر مع الاهتمام بإغلاق دور العبادة " المساجد – الكنائس ".

كما نظمت تلك القرارات التوجيهات في اجتماعات مجلس المحافظين لبحث الاجراءات الاحترازية لتوفير الوقود وانتظام أعمال الطوارئ لشبكات المياه والكهرباء والغاز وتشديد الأمن وحماية المرافق العامة. **ولقد تضمن الكتاب الدوري لرئيس الوزراء إلى المحافظين والوزراء ورؤساء الهيئات رقم 768 لسنة 2020 توجيهات واضحة شملت 15 مادة منها:**

- تعليق الطيران المدني للمطارات.
- تعليق الخدمات التي تقدمها الوزارات بالمحافظات.
- غلق جميع الأندية الرياضية والشعبية ومراكز الشباب وصالات الالعاب بكافة انحاء الجمهورية.
- غلق كافة المدارس والمعاهد والجامعات.
- استمرار العمل بقرارات رئيس الوزراء أرقام:" 719 – 606 – 724 " الخاصة بالإجراءات الاحترازية خلال شهر رمضان الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020 وحتي ما بعد عيد الفطر.
- ويضاف إلى ذلك ازام المواطنين بارتداء الكمامات الواقية بالأسواق والمواصلات العامة، وتكليف المحافظين بمتابعة صرف المساعدات المالية للعمالة الغير منتظمة، مع التأكيد على الاستفادة في المحافظات بفترات الحظر الليلية للعمل على ازالة التراكمات من القمامة والمخلفات الصلبة وتنظيم الأسواق العشوائية ورفع القمامة منها.

والملفت للنظر في هذه الاجراءات ما جاء بالاجتماع الأخير لمجلس المحافظين (1 يونيه 2020) برئاسة رئيس الوزراء، والذى تضمن التأكيد على مجموعة من القضايا الهامة ذات الصلة بإدارة الأزمة على مستوى المحافظات المصرية، ومن أبرزها:

- الاستفادة من نتائج اجتماعات (**المجموعة الطبية**) التي تدير ملف مواجهة فيروس "كورونا" المستجد، والتي تخص كل محافظة من المحافظات المصرية، ويقع على عاتق كل محافظة تنفيذ بعض القرارات الخاصة باللجنة في حدود كل محافظة.
- التحذير المسبق من احتمالات تصاعد الإصابات خلال الأسبوعين التاليين، وهو ما يتطلب المتابعة الجادة من جانب المحافظين وكافة المحافظات المصرية.
- ضم عدد من المستشفيات على مستوى كافة المحافظات المصرية لتقديم خدمات التشخيص والعزل والعلاج، حتى وصل عدد المستشفيات التابعة لوزارة الصحة عبر كافة المحافظات إلى 320 مستشفى بخلاف المستشفيات الجامعية.
- التأكيد على (المرور اليومي) على المستشفيات من جانب مسئولي كل محافظة ومسئولي الصحة بها والأمن الوطني والرقابة الإدارية، والتأكد من التزام الأطقم الطبية بالتواجد.
- تخصيص (خط ساخن) بكل محافظة على مدار اليوم لتلقى شكاوى المواطنين
- تقديم تقرير يومي حول مدى توافر المستلزمات الطبية في كل مستشفى بكل محافظة
- التأكيد على التزام المواطنين بمتطلبات التباعد الاجتماعي في المحافظات

2.مستويات وتطورات الإصابات في المحافظات

في ضوء المتابعات الخاصة لحالات الإصابات للمواطنين بالمحافظات بفيروس كورونا، انفردت منظمة الصحة العالمية بإحصاء عن المحافظات في مصر نشر يوم 5 مايو 2020 حيث كشف الإحصاء الأول عن الإصابات بمحافظات جمهورية مصر العربية – كما يتضح من الشكل رقم (1) – أن القاهرة تحتل صدارة المحافظات في تسجيل الإصابات بفيروس كورونا تليها محافظة الجيزة ثم الإسكندرية، القليوبية، المنوفية، دمياط، الأقصر، بني سويف، الغربية، أسوان، قنا، الدقهلية، البحيرة، بورسعيد، الفيوم، البحر الاحمر، الشرقية، كفر الشيخ، أسيوط، المنيا، سوهاج، ثم محافظات جنوب سيناء، مطروح، الوادي الجديد، الاسماعيلية، والسويس، وجاءت محافظة مطروح في الترتيب الأخير وفق منظمة الصحة العالمية من خلال مكتبها في مصر، ولم تكن المنظمة قد سجلت وجود حالة واحدة مصابة في محافظة شمال سيناء بعد أن استمرت شمال سيناء محافظة بدون إصابات منذ بداية الأزمة منتصف فبراير.

شكل رقم 1. بيان منظمة الصحة العالمية عن إصابات كورونا بالمحافظات المصرية:مايو 2020 "

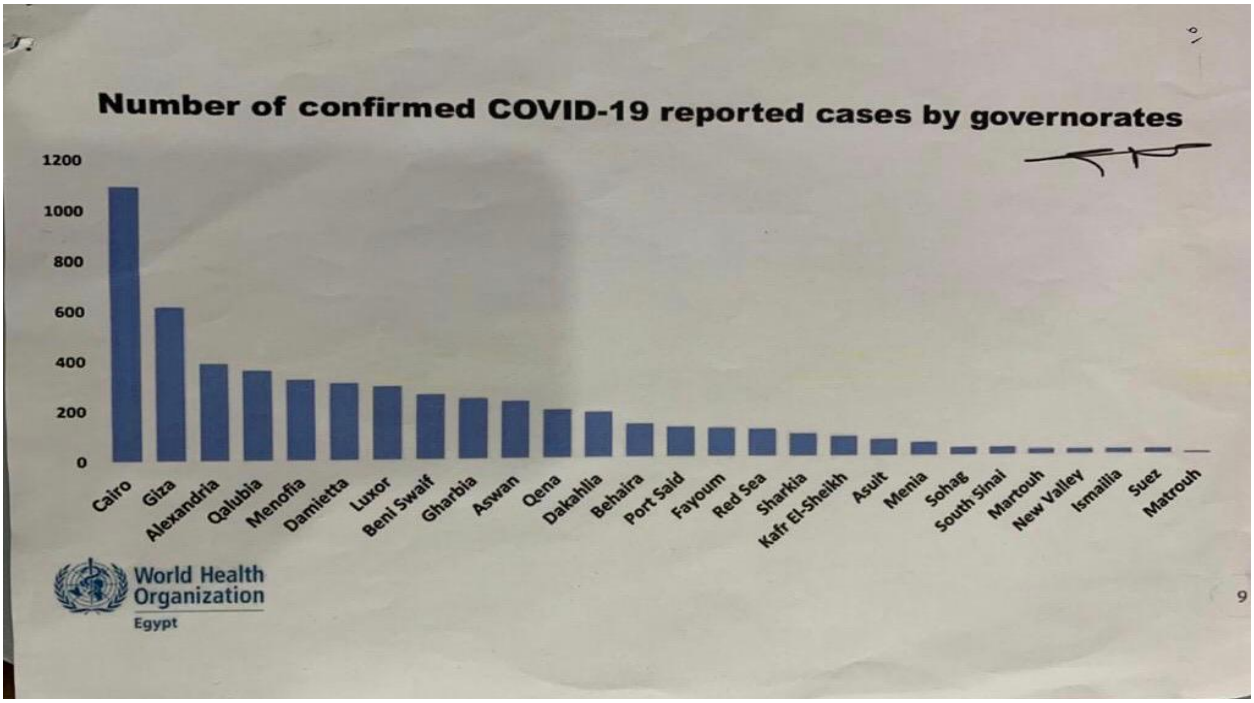

المصدر: تقارير منظمة الصحة العالمية، مايو 2020 www.who.int

وقد جاءت أرقام منظمة الصحة العالمية مصمته دون تفاصيل حول إجمالي عدد الإصابات، وتصنيفات الإصابات من حيث نوعيتها ولكل محافظة على حدة " الايجابي – السلبي – التعافي والشفاء – وحالات الوفاة " وغيرها من المعلومات التفصيلية. وقد كانت هناك مطالبات نيابية في مجلس النواب تقدم بها كاتب الورقة بضرورة إتاحة البيانات التفصيلية على مستوى المحافظات بصورة مستمرة حتى تتمكن الأجهزة المعنية والمواطن في كل محافظة من المشاركة بإيجابية في التعامل مع الفيروس ومخاطره.

وبناء على البيانات الموضحة في الشكل رقم (1)، تم تركيب الجدول التالي رقم (1)، والذى يشير إلى بعض الحقائق، وبشكل خاص من خلال العمودين (4) و (5)، لعل أهمها:

- رغم أن (محافظة القاهرة) تمتلك العدد الأكبر من الإصابات إلا أنها، ولضخامة عدد السكان، تأتى فى مركز جيد للغاية بخصوص نسبة الإصابات إلى عدد السكان.
- تتصدر (محافظة المنيا) كافة المحافظات المصرية كأفضل محافظة بمقياس نسبة أعداد الإصابات إلى عدد السكان الكلي، ولا تتجاوز هذه النسبة 1.107%.
- تتصدر (محافظة بورسعيد) كافة المحافظات المصرية كأسوأ محافظة بمقياس نسبة أعداد الإصابات إلى عدد السكان الكلى بنسبة تصل إلى: 2.14% .

جدول رقم (1) الإصابات المؤكدة والوفيات في بعض المحافظات: الموقف في مايو 2020

المحافظة (1)	عدد الإصابات المؤكدة (2)	عدد السكان (نسمة) (3)	نسبة الاصابات لعدد السكان (لكل عشرة ألاف نسمة) (4)	الترتيب من الأفضل للأسوأ (5)
القاهرة	1100	9,917,095	1.11	16
الجيزة	600	9,064,545	0.7	11
الاسكندرية	400	5,365,923	0.745	13
القليوبية	370	5,876,018	0.63	10
المنوفية	330	4,515,558	0.73	12
دمياط	310	1,560,657	0.2	5
الأقصر	300	1,323,563	2	18
بني سويف	280	3,360,261	0.8	15
الغربية	255	5,221,066	0.5	8
أسوان	225	1,573,817	1.4	17
قنا	200	3,396,793	0.6	9
البحيرة	180	6,522,882	0.3	7
بورسعيد	165	772,615	2.14	19
الشرقية	90	7,527,297	0.12	3
أسيوط	75	4,696,245	0.16	4
المنيا	63	5,877,291	0.107	1
سوهاج	60	5,338,025	0.112	2
السويس	57	760.487	0.749	14
مطروح	14	475,646	0.29	6

أما الأرقام والتطورات الحديثة الخاصة بالمحافظات المصرية، فقد أوضحتها (وزيرة الصحة والسكان) في اجتماع مجلس الوزراء المصري في 3 يونيو 2020، والتي تشير إلى ملامح هامة:

- استمرار تصدر القاهرة الكبرى معدلات الإصابة في المحافظات المصرية، في حين استمرت المحافظات السياحية في تسجيل أقل الأعداد (مطروح، سيناء، البحر الأحمر، جنوب سيناء والوادي الجديد). وهو ما تطلب زيادات في أعداد المستشفيات في المحافظات الأعلى.
- زيادة أعداد المستشفيات في المحافظات المصرية ليصل عدد المستشفيات العاملة على مواجهة الفيروس بها إلى 376 مستشفى.
- أدوار هامة لعملية تجهيز جرعات العلاج وتوزيعها عن طريق القوافل العلاجية والوحدات الصحية على حالات العزل المنزلي والمخالطين في كافة المحافظات، حيث وصل إجمالي عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية علي مستوى الجمهورية التي تقوم بتوفير العلاج للمخالطين وحالات العزل المنزلي في كافة المحافظات المصرية إلى 5013 وحدة.
- دور التحديثات الإلكترونية الجديدة خاصة (تطبيق صحة مصر)، الذى تجاوز مستخدموه مليون شخص في كافة المحافظات المصرية.
- زيادة معامل الوزارة المعنية بتحليلات فيروس كورونا إلى 32 معملاً في المحافظات المختلفة وجاري العمل على إضافة 8 معامل جديدة.

3.تفاعلات المواطنين في المحافظات المختلفة مع تدابير وإجراءات مواجهة الفيروس:

يمكن رصد هذا التفاعل من خلال استعراض نتائج لدراسة قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في أبريل عام 2020، والتي تشير إلى بعض النتائج الهامة:

- نتائج إيجابية حول أداء وزارة الصحة، حيث أشار حوالى (67%) من المستجيبين إلى أن هذا الأداء يتراوح تقييم ما بين ممتاز إلى جيد جداً، مقابل (23%) يرونه جيداً.
- درجة جيدة من الثقة في البيانات الرسمية الحكومية، والتي تصدر عن وزارة الصحة والتي حازت على ثقة 65% من المستجيبين.
- دور كبير وهام لمواقع التواصل الاجتماعي في متابعة تطورات الفيروس، حيث اعتبرت المصدر الأول للمعرفة بالفيروس لدى 38.6% من المستجيبين، يليها المواقع الإخبارية الإلكترونية بنسبة 21.4%، ثم القنوات التليفزيونية المصرية التابعة للدولة بنسبة 16.4%.

- أهم القرارات الاقتصادية المتخذة من جانب الحكومة: تتصدرها الإعانة المالية للعمالة غير المنتظمة من وجهة نظر حوالى نصف المستجيبين (49.3%) خاصة لمردودها الاجتماعي، ويليها تأجيل سداد أقساط القروض 21.7% / ثم قرارات دعم القطاعات الأكثر تضرراً بنسبة 19.6% من المستجيبين.
- تأثيرات اجتماعية متعددة لأزمة فيروس كورونا، حيث رأى 49.3% من المستجيبين أن للأزمة نتائج ايجابية على تحسن العلاقات الاجتماعية مقابل 20% يرونها في سبيلها إلى التدهور جراء أزمة الفيروس، مقابل 7% يرون أن العلاقات الاجتماعية تظل كما هي دون تغيير.
- أهم إجراءات الحماية الاجتماعية المتبعة، ويتصدرها غسيل اليدين بالماء والصابون بنسبة 90.7%، والبعد عن ممارسات المصافحة والقبلات بنسبة 75.7%، والعمل على تغطية وتغطية الفم والأنف عند السعال والعطس 70.7%، والتزام المنازل 70.0%.

4.نتائج وخلاصات

رسائل هامة في الفترة الأخيرة من الاقتصادي المصري د. محمود محيى الدين يجب أن تؤخذ في الاعتبار في السنوات القادمة:

- نمر بمرحلة فراغ عالمي، لا يقاد من أي جهة ولا يمكن لأي دولة أو مجموعة دول السيطرة على النظام العالمي الذى يمر بمجموعة كبيرة من الأزمات، تتصدرها الأزمة الصحية، وما يرتبط بها من ركود اقتصادي وديون واختناقات مالية ومشكلات أسواق غذاء وغيرها، مما يفرض على مصر توجهات وسياسات جديدة للمواجهة.
- دعم القطاع الصحي يمثل أولوية قصوى لكافة دول العالم ومن بينها مصر، وهو ما يتطلب تخصيص ما لا يقل عن 1.5 % من الدخل القومي لهذا القطاع، وتخصيص بين 60-70 مليار لهذا القطاع في السنوات القادمة. الأمر الذى يتطلب مراجعة أولويات الموازنة العامة، وتبنى منظومة جديدة للإنفاق العام ذات أولويات جدية ومختلفة وتحتل فيها قطاعات الصحة والتعليم أولوية قصوى، وتوطين الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية دون أن تزاحم القطاع الخاص والقطاع العائلي.

- أهمية الاستثمار في البُنى التحتية بأنواعها، ونشرها بشكل متوازن عبر محافظات مصر، خاصة البُنى التحتية للطرق والمواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والتوجه نحو تعميق الصناعات الوطنية.

توجهات هامة لدعم دور المحليات في تحقيق التنمية المستدامة:

- النظر في التشريعات الجديدة التي تعزز تطبيق اللامركزية، وعى رأسها: قانون الإدارة المحلية الجديد، قانون التخطيط العام، قانون تنظيم عمل المحافظين، حرية تداول المعلومات، توطين البنية الإلكترونية.
- رسم خريطة للاستدامة للمحافظات المصرية، في ضوء الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وتحديد أكثر المحافظات استدامة وفق مؤشرات دورية.
- تعزيز الاهتمام ببناء المدن الذكية والمستدامة في مصر، لدورها الرئيسي في إعادة توزيع السكان بصورة متوازنة عبر الوطن المصري بالكامل.
- متابعة المتغيرات المناخية وتأثيراتها على المحافظات المصرية بوجه عام، وعلى المحافظات الساحلية على وجه الخصوص.
- الاهتمام بنشر التعليم الفني في كافة المحافظات المصرية، مع تحديث الأساليب والأدوات في ضوء التطورات التكنولوجية وتحديثات هذا التعليم في العالم.
- تقييم وتحفيز دور القطاع الخاص ورجال الأعمال في المشاركات التنموية والمسئولية الاجتماعية في المحافظات المصرية بالتنسيق والتعاون مع الأجهزة المحلية.
- فرز وتحديد الميزات التنافسية والتكاملية للمحافظات المختلفة، لتعزيز تطوير الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية إقليمياً وفق أسس موضوعية علمية.

توجهات هامة لترشيد التوزيع المتوازن والفعال للخدمات الصحية على مستوى المحليات بما يضمن العدالة في تخصيص الموارد، من خلال:

- إعادة النظر في معايير تخصيص الموارد الصحية والإنفاق الصحي إقليمياً
- إنشاء مراكز متطورة للطوارئ وإدارة الأزمات في كل محافظة
- تفعيل إدارات الطب الوقائي بوزارة الصحة وفى المحافظات المختلفة في ضوء الخبرات المستفادة من أزمة فيروس كورونا، وفى ضوء التطورات والخبرات العالمية.

- إعادة هيكلة نشاط الطب الوقائي على المستوى الكلي ومستوى المحليات من خلال دراسة تحويله إلى (هيئة مستقلة) تحت إشراف وزارة الصحة، وبالتنسيق مع وزارة البحث العلمي.
- ربط كافة الوحدات الصحية في جميع القري والمحليات من خلال شبكات ونظم تكنولوجية ترتبط بالمحافظات والوزارات المعنية.
- تنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي وفق معايير جديدة، وتلبية احتياجات المحليات من الموارد البشرية الطبية اللازمة لضمان كفاءة تقديم الخدمات الصحية بها.
- تحفيز القطاع الخاص والمجتمع الأهلي بالمحليات على المشاركة في دعم وتقديم الخدمات الصحية على مستوى المحافظات من خلال بدائل غير تقليدية.
- استخلاص دروس كورونا فيما يخص التلوث والأثر السلبي على الصحة العامة، خاصة في ضوء الإغلاق التدريجي للمقاهي ومنع بيع المعسل وتداول الشيشة.

أخيراً، يجب الاهتمام بمبادرات الأبحاث المستقبلية الصادرة عن مراكز الأبحاث بالجامعات والمعاهد ومراكز الفكر المختلفة محلياً وخارجياً ومنها معهد التخطيط القومي، واستخلاص الخبرات والدروس المستفادة لصُناع القرار لوضع استراتيجية ما بعد كورونا. مع تعظيم الاستفادة من دور منظمات الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وخبرات نظام الإنذار المبكر عن الجوائح والأزمات المختلفة، وتطوير نظم إنذارا مبكر وطنية.

المصادر

المراجع باللغة العربية

- سعاد عبد الرحيم وآخرون (2020).استطلاع رأى عينة من الجمهور العام في دور المواطن لاحتواء مخاطر فيروس كورونا. القاهرة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- عبد الحميد كمال. جريدة الأهرام. " مصر وعالم كورنا وما بعدها ". 28 مايو 2020.
- عبد المنعم سعيد. "عدم التسرع في توصيف مستقبل الوضع الدولي ما بعد كورونا". جريدة الشرق الأوسط. مايو 2020.
- محمد ماجد خشبة (2020). مفاهيم وسياقات في أزمة فيروس كورونا المستجد: COVID-19". القاهرة: معهد التخطيط القومي . سلسلة أوراق الأزمة، الإصدار (0).
- مكتب منظمة الصحة العالمية. مصر. (2020). توزيع حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في المحافظات المصرية. القاهرة. مكتب المنظمة. مايو.
- هبة جمال الدين (2020). جائحة الكورونا وإشكالية النظام العالمي الجديد، وسياسات لدعم صانع القرار المصري. القاهرة : معهد التخطيط القومي .سلسلة أوراق الأزمة. الإصدار (3).

مواقع إلكترونية:

- رئاسة مجلس الوزراء. https://cabinet.gov.eg/
- منظمة الصحة العالمية. https://www.who.int/

سلسلة أوراق الأزمة

مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا

يتبنى معهد التخطيط القومي إصدار هذه السلسلة بمتابعة وتنسيق من قسم الدراسات المستقبلية بمركز الأساليب التخطيطية بالمعهد، كمبادرة علمية تهدف إلى إلقاء الضوء على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المختلفة للجائحة العالمية: فيروس كورونا المستجد COVID-19، ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الوبائية على مصر، والفضاءات المحيطة المؤثرة إقليميًا وعالميًا، والدروس والخبرات المستفادة من التجربة الوطنية والتجارب الإقليمية والعالمية في التعامل مع هذه الأزمة ومخاطرها، والسعي لاستباق تداعياتها.

في هذا السياق، تسعى هذه الأوراق إلى المساهمة في توفير فهم أفضل، وطرح مبادرات جديدة في التعامل مع الأزمة، مع الأخذ في الاعتبار ما اتخذته الدولة بمؤسساتها المختلفة من قرارات ومبادرات عديدة في التعامل مع تلك الأزمة لاحتواء آثارها المختلفة، وبما يساهم في طرح بدائل أو سياسات لدعم المخططين وصانعي السياسات ومتخذي القرارات، إضافة إلى تنمية الوعي المجتمعي والعقل الجمعي بما يساهم في تعزيز الشراكات المجتمعية الفعالة في تجاوز هذه الأزمة ودرء مخاطرها، والتعافي من آثارها بعد تجاوزها، بالتعاون والتنسيق مع كافة المبادرات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المعنية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي